

## مقاربة حقوق الإنسان الجديدة

على البلدان واجب إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بصورة متتالية حتى الحدود القصوى للموارد المتاحة. وهذا يعني تقويم مدى الموجبات المطلوبة من كل دولة، وبالتحديد ماهية المُجدي المعقول لتحقيقها باستخدام أفضل السياسات والممارسات التّقانيّة. وإنّ قياس إشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يتطلّب اعتبار آفاق كل من حقوق الأفراد والواجب الواقع على كاهل الحكومة. يقوم «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» المركّب بذلك، وهو يتكوّن من نقاط منفصلة لكل حق اقتصادي والاجتماعي مأخوذ بعين الاعتبار، كما يقدّر موجبات التحقيق المتتالي باستخدامه مقاربة مبتكرة تجديدية تضع خارطة لـ «حدود إمكانات التحقيق».

الجدول 1		الحق الاجتماعي/الاقتصادي
مؤشرات الحقوق الأساسية		
دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في بلدان منظمة «التعاون الاقتصادي والتنمية»	«دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» الأساسي	الحق في الغذاء
% الأطفال حديثي الولادة ذوي الوزن الولادي المتدني	% الأطفال دون سن الخامسة غير المتقرّمين	الحق في التعليم
معدلات إجمالي الالتحاق المدرسي المجمّعة معدل نقاط (PISA) الرياضيات والعلوم	معدلات إنهاء المدرسة الأساسية معدلات إجمالي الالتحاق المدرسي المجمّعة	الحق في الولادة
معدل بقائية الأطفال دون سن الخامسة معدل بقائية من هم في سن الـ 65	معدل بقائية الأطفال دون سن الخامسة معدل بقائية من هم في سن الـ 65 معدل استخدام وسائل منع الحمل	الحق في سكن ملائم
بيانات غير متوفرة	% السكان الريفيين مع وصول إلى مصدر مائي محسّن % السكان المتمتعين بالوصول إلى نظافة عامة محسّنة	الحق في عمل لائق
% من يحظون بدخل أكبر من 50% من الدخل المتوسط % العاطلين عن العمل على المدى غير البعيد	% من يحظون بدخل يزيد على دولارين في اليوم (بالقوة الشرائية لعام 2005)	الحق في الأمن الاجتماعي
البيانات غير متوفرة	البيانات غير متوفرة	

تتحملّ الدول المسؤولية الأولى عن إحقاق حقوق المواطنين والأفراد القاطنين ضمن حدودها. فعلى الدول مسؤولية مثلثة الجوانب حيال كل حق، أي حمايته واحترامه وإشباعه. ويتكوّن التصنيف بالنقاط لـ «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» المركّب من نقاط منفصلة تخصّ كل حق اجتماعي واقتصادي مأخوذ في الاعتبار. كما تعتمد منهجية «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» على القانون الدولي -بالإضافة إلى «الاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية» (ICESR) و«إعلان حقوق الإنسان» (UDHR) و«التعليقات العامة لـ «اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» (CESCR) وتقارير المقرّرين الخاصّين وتقارير فرق المهام والندوات الخاصة ذات الصلة و«فرق العمل؛ وذلك

وكالات دولية وتؤكد المقارنة بين البلدان وتتسم بإمكانية الوصول إليها عبر «الإنترنت». منهجية «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية»<sup>2</sup>

2 يمكن العثور على نقاش كامل لـ «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» ومنهجيته المتضمّنة في الأوراق التالية:

The Economic and Social Rights Empowerment Initiative's website, [www.serfindex.org](http://www.serfindex.org) Fukuda-Parr, Lawson-Remer, and Randolph, "An Index of Economic and Social Rights fulfillment: Concept and Methodology", *Journal of Human Rights*, 8: 195-221, (2009); Randolph, Fukuda-Parr, and Lawson-Remer, "Economic and Social Rights Fulfillment Index: Country Scores and Rankings," *Journal of Human Rights*, 9: 230-61, (2010); and Fukuda-Parr, Lawson-Remer, and Randolph, *SERF index Methodology Version 2011.1: Technical Note*.

بالرغم من وجود أدلة أخرى لحقوق الإنسان، إلا أنها كلها تقريباً تركز على الحقوق المدنية والسياسية، فيما يقدم «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» (Social Fulfillment Rights Economic & Index, SERF) الجديد وسيلة لتعيين مدى تلبية البلدان موجباتها لإشباع خمسة من حقوق الإنسان الجوهرية المنصوص عليها في «الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» (ICESCR). ألا وهي: الحق في الغذاء، والحق في سكن ملائم، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التعليم، والحق في العمل اللائق! وما يجعل منهجية «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» منهجية فريدة هو بناء «حدود إمكانات التحقيق» (Possibilities Achievement Frontiers, APFs) التي تحدّد مستوى موجبات كل بلد على التحقيق المتتالي (realization progressive) في صدد مختلف جوانب (aspects) كل حق اقتصادي واجتماعي مأخوذ بعين الاعتبار. على أن العديد من قياسات حقوق الإنسان والحكومية يعتمد على معلومات ذاتية استناداً إلى رأي الخبراء بقصد وضع شروط التصنيف في البلدان. وهذا يطرح تساؤلات تتصل بهوية من يمكنه إطلاق تلك الأحكام والمعايير المستخدمة وبمن ينشر الأدلة وبأي غرض وبمجموعات المدافعة المحلية التي تكرر هذه القياسات. واتقاءً لهذه المنزلقات، يستخدم «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» مسجلاً مبنياً على سلسلة من البيانات الكمية التي تنشرها United Nations (1966): International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR). Adopted 16 Dec. 1966, General Assembly Res. 2200 (XX I), U.N. GAOR, 21st Sess., Supp. No. 16, U.N. Doc. A/6316 (1966), 993 U.N.T.S. 3 (entered into force 3 Jan. 1976).

لتحديد الجوانب المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تضمنتها "الاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، فضلاً عن موجبات الدول الموقعة عليها. وعند اعتبار أي جانب من جوانب الحق الاقتصادي أو الاجتماعي يُقارَن نوعان من المعلومات: (1) مستوى التحقيق الواقع على المؤشر الاقتصادي-الاجتماعي الذي يعكس إشباع جانب الحق الاقتصادي-الاجتماعي المأخوذ بعين الاعتبار؛ (2) مستوى جدوى التحقيق الواقع على المؤشر الاقتصادي-الاجتماعي المأخوذ بعين الاعتبار بالنظر إلى قدرة موارد البلد.

### المؤشرات الاقتصادية-الاجتماعية المعيارية

#### قياس مدى التمتع بالحق

تُفرد التعليقات العامة على "الاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" ستة حقوق أساسية هي: الغذاء، السكن الملائم، الرعاية الصحية، التعليم، العمل اللائق والأمن الاجتماعي؛ بحيث توسع الجوانب المتعلقة بكل حق. ويشمل اختيار مؤشرات التمتع بالحقوق لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" ترجمة مضمون الوثائق القانونية إلى جوانب محددة للحقوق، التي يمكن أن يُقاس التمتع بها كمياً باستخدام المؤشرات الاقتصادية-الاجتماعية. وثمة عددٌ من المعايير التي تحكم اختيار المؤشرات المستخدمة في بناء "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، مع التأكيد من أن المؤشرات تعكس جانب الحق المأخوذ بعين الاعتبار على نحو ملائم. أولاً، يجب أن تكون المؤشرات المختارة مبنية على بيانات موثوقة معول عليها، ويتم مقياسها بطرائق موضوعية، وتمكن مقارنتها عبر الزمن والبلدان كما يمكن الوصول إليها من قبل العموم. ثانياً، لقد اختيرت المؤشرات لتعكس التحديات الراهنة التي تواجه إشباع حق ما وفق السياق المرجو، وليس لتشمل كل جوانب حق. وإن المؤشرات الرئيسية الحساسة حيال جملة من التحديات ذات الصلة قُدمت على المؤشرات المتعددة الجليّة لكل جانب حق ما ذي صلة. بعدئذ، شدّد على اختيار المؤشرات التي تميّز جيداً بين درجات التمتع في السياق المرجو. على أن بعض المؤشرات المتصلة ببلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) ذات الدخل

المرتفع تختلف عن تلك المتصلة بالبلدان النامية. وعلى سبيل المثال، فإن مؤشراً يتعلق بجودة التعليم لهو أوثق صلة ببلدان "التعاون الاقتصادي والتنمية" ذات الدخل المرتفع من مؤشر نسبة ولادة الأطفال على يد طاقم صحي مدرّب أو إنهاء المدرسة الأساسية. بيد أن هذا الأخير لا يميّز بين مستويات التمتع بالحق في التعليم في بلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" ذات الدخل المرتفع. ونتيجة لذلك، يظهر أن "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" هو في الحقيقة زوج من الأدلة، فالدليل الأساسي (index Core) يغطي معظم البلدان، فيما يختصّ الدليل المكمل (index supplementary) ببلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" ذات الدخل المرتفع.

### حدود إمكانية التحقيق: تحديد مستوى موجبات الدولة

تُلزم "الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية" الحكومات بتحقيق الحقوق المذكورة على نحو متتالٍ، كما نصت المادة 1.2 منها: "على كل دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تعمل على اتّخاذ الخطوات، فرادى أو من خلال المساعدة والتعاون الدوليين، وخصوصاً على الصعيدين الاقتصادي والتقني، بالحدود القصوى من مواردها المتاحة، بما يؤمّن تحقيقاً كاملاً ومنتالياً للحقوق التي تُقرُّ بها هذه الاتفاقية، وبكل الوسائل، بما في ذلك وعلى التحديد تبني الإجراءات القانونية ذات الصلة".

ويعترف "التحقيق المتتالي" بأنّ للدول نقاط انطلاق مختلفة جداً من حيث قدراتها على تحقيق التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وما يكمن في فكرة "التحقيق المتتالي" أنّ قدرات الحكومات على التوصل إلى إحقاق الحقوق تعتمد على مستوى الموارد (المالية وغيرها) المتاحة في البلد. فالتمتع بالحق في الحصول على أعلى مستوى من معايير الصحة، مثلاً، لا يمكن أن يحدث في ليلة وضحاها، إذ يُحتاج إلى بناء المنشآت اللازمة وتدريب الكوادر وتأمين حوافز السياسة للأعمال وللأسر ووضعتها في مكانها، بحيث يتمكن الناس من الوصول إلى الرعاية الصحية.

وتتطلب هذه التدابير موارد مالية قد تتجاوز قدرات الحكومات والأسر.

وبالتالي، لا يمكن الحكم على أداء الدول في مجال حقوق الإنسان على أساس المخرجات وحدها، أي تمتع الناس بها. فعلى سبيل المثال، لا يمكن مقارنة أداة هذه الحقوق في كل من الولايات المتحدة ومالوي على أساس مستويات معدل وفيات الأمهات، نظراً لمستويات القدرات المختلفة في هذين البلدين. وهكذا، يعتمد أداء البلد في تحقيق موجبات إشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على ما يلي: (أ) مخرجات تمتع الناس الحقيقي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفق ما تشير إليه الإحصاءات الاقتصادية-الاجتماعية في مجال حقوق معينة؛ (ب) قدرة مجتمع ما على الإشباع، كما تعيّن كمية الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة.

كما يعتمد مستوى موجبات الدولة على قدرات مواردها، وهذا ينطوي على أن تقويم مدى موجبات كل دولة يتطلب تحديد ما هو المجدي المعقول لتحقيق استخدام السياسة والممارسات التقانية الفضلى في مواجهة معوقات مواردها. وهذه مهمة ليست واضحة المعالم أو مباشرة. كيف يُحدّد المرء، على وجه التحديد، ما إذا كان بلد ما قد التزم "الحد الأقصى من موارد(ه) المتاحة" لإحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن الأمر يستلزم -كما يلاحظ "أودري تشاهمان" (Audrey Chapman) في هذا المجال- "تطوير عدد من المعايير الأدائية الخاصة بكل حق في ما يتعلّق بسياقات البلدان... المختلفة"<sup>3</sup>.

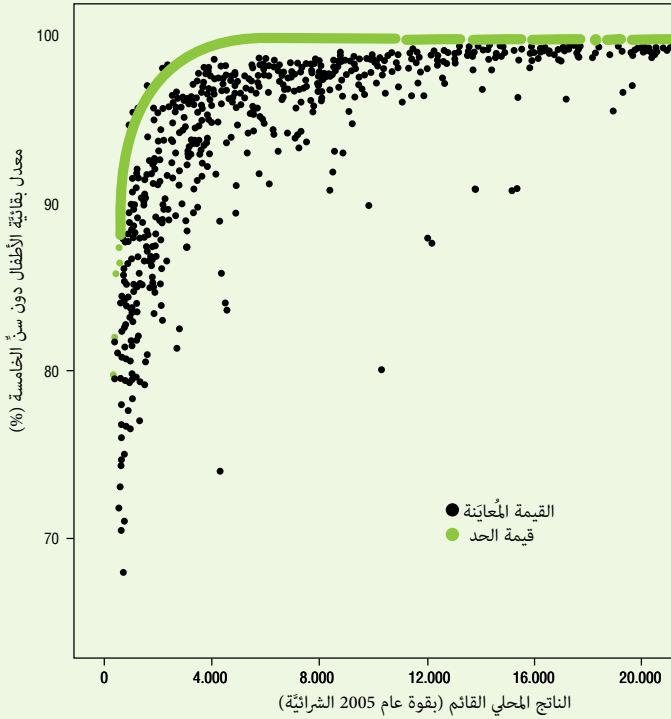
ترسم "حدود إمكانيات التحقيق" مستوى موجبات كل بلد في زمن معين لكل جانب حق مأخوذ بعين الاعتبار. وقد حُدّدت حدود إمكانيات التحقيق بواسطة بناء رسم بياني بعثري (plot scatter) لتحقيق مؤشر مُعطى مقابل الناتج المحلي القائم على الفرد GDP capita per (الذي يُقاس بالقوة الشرائية الثابتة بالدولار الأمريكي \$PPP)، ومؤشرنا الدال على الموارد المتاحة، وذلك باستخدام بيانات

3 Chapman, Audrey. "The Status of Efforts to Monitor Economic, Social and Cultural Rights," Chapter 7, in *Economic Rights: Conceptual, Measurement and Policy Issues* Shareen Hertel and Lanse Minkler (eds.), (Cambridge: Cambridge University Press, 2007). pp. 143-164.

## حدود إمكانيات التحقيق: مثال بقائِيَّة الأطفال

يُعيَّن مستوى موجبات الدولة ببناء حدود لإمكانية التحقيق التي تحدّد بدورها أعلى مستوى للتمتع المُعايِن من قبل أيّ بلد عند كل مستوى دخل للفرد. كما تُحدّد حدود إمكانية التحقيق من خلال بناء رسم بياني بعثري أول تبين فيه قيمة المؤشر المعني المُعايِن في كل بلد بإزاء دخله الناجم عن ناتجه المحلي القائم على الفرد في حينه (معدلاً وفق التضخم والفروق والاختلافات القائمة في القوة الشرائية باستخدام قوة عام 2005 الشرائية). وعندئذ استخدام التقنيات الإحصائية لموافقة منحى مُعايِنات الحد. فيما يلي أدناه حدود إمكانيات التحقيق لمعدّل بقائِيَّة الأطفال (دون سنّ الخامسة). وكل نقطة سوداء هي عبارة عن مُعايِنَة من بلد مُعيّن في سنة مُعيّنة بين عامي 1990 و2008. أمّا المنحنى أخضر اللون فهو مُحصّلة حدود إمكانيات التحقيق لمعدّل بقائِيَّة الأطفال دون سنّ الخامسة. ويُحدّد مستوى موجب بلد ما باعتباره معدل بقائِيَّة الأطفال دون سنّ الخامسة المقابل لمستوى ناتج البلد المحلي القائم على الفرد.

الحد: بقائِيَّة الأطفال دون سنّ الخامسة =  $100.895 - 7334,1$  الناتج المحلي القائم على الفرد الموحّد بحدّ أقصى بـ 99,74%



مستقاة من كل البلدان خلال فترة 1990-2008. بعدئذ، عُيِّنت مُعايِنات الحدود من الرسم البعثري، بحيث استُخدمت التقنيات الإحصائية لموافقة منحى بياني مع المُعايِنات الحديّة. وتبيّن مُحصّلة (resultant) حدود إمكانيات التحقيق مستوى إحفاق مؤشّر مُجد ما باستخدام الممارسات الفضلى عند كل مستوى ناتج محلي قائم على الفرد، مؤشّرنا الدال على قدرات الموارد. وقد يُحتج بأنّ الدول ذات الموازنات والعائدات الكبرى والمؤسسات الفضلى تتمتع بقدرات أكبر على إشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مقارنةً بتلك التي تتمتع بالدخل الفرد نفسه، ولكن ذات الموازنات الأصغر والمؤسسات الأفقر والأضعف. على أنّ قدرات الدولة تعتمد على الخيارات التي تقوم بها في ما يتعلق بسياساتها الضريبية وهيكلاتها المؤسّسية. فموجب التحقيق المتتالي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يتطلب من الدول أن تجمع مواردها وتوسّعها لتبلغ المستوى الضروري الذي يؤوّل إلى تلبية موجباتها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وإنه لمن المناسب، إذن، قياس قدرات الموارد كما يعكسه إجمالي الموارد المتاحة للدولة، وليس ذلك الجزء من الموارد الذي تختارها. كما أنّ استخدام البيانات الحديثة، ولكن التي تعود إلى فترة زمنية طويلة نسبياً، يسمح لنا بتقسيّ الحد المتّسم بالاستقرار والثبات خلال فترة زمنية متوسطة المدى، الأمر الذي يسهّل إجراء مقارنات عبر الزمن<sup>4</sup>. على سبيل المثال، يبيّن الإطار 1 أنّ حدود إمكانية التحقيق لمعدّل بقائِيَّة الأطفال هو أحد عناصر حقنا في دليل الصحة. وكل نقطة سوداء هي عبارة عن تجسيد لمعدّل بقائِيَّة الأطفال (100% - النسبة المئوية لمعدّل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة) في بلد مُعيّن وفي سنة مُعيّنة. وترتفع حدود إمكانيات التحقيق لمعدّل بقائِيَّة الأطفال مع

4 كان مُمة قلق محتمل من أنّ معرفة أنواع السياسات والثّقافات التي تعزّز جوانب التمتع بالحقوق تتغيّر بسرعة، بحيث قد يُعيّن الحد بالمعايِنات الأكثر راهنية. بيد أنّ هذا قد لا يشكّل الحالة المرجوة، فالمُعايِنات الحديّة متوازنة على نحو معقول عبر الزمن وتتضمّن أنّ افتراض استقرار حدود إمكانية التحقيق في المدى المتوسط هو افتراض معقول.

تحويل الموارد لتحسين لاحق لبقائِيَّة الأطفال. هذا، وتختلف أشكال حدود إمكانية التحقيق وسقفها لمختلف جوانب الحقوق عند مستويات مختلفة لدخل الفرد، بما يشير إلى أنه من الأسهل تحويل الموارد إلى بعض جوانب التمتع بالحقوق مقارنةً بجوانب أخرى، وأنه من المُجدي أكثر إشباع بعض الجوانب لبعض الحقوق عند مستوى أكثر تدنيّاً لدخل الفرد

ارتفاع دخل الفرد إلى أن يبلغ مستوى \$6,350 (بقوة عام 2005 الشرائية)، بعدها يبقى ثابتاً (مشكلاً مستوى مستقرّاً plateau)، بما يشير إلى استخدام الممارسات الفضلى، حيث يمكن ضمان هذا الجانب من الحق في الصحة إذا بلغ دخل الفرد مستوى \$6,350. أمّا شكل الحدّ لمستويات دخل الفرد التي تقل عن \$6,350 فيبيّن المعدّل الذي يصبح عنده من المُجدي

مقارنة بمستوياته الأخرى. إن مستوى موجب بلد ما في وقت معين في ما يتعلق بأي جانب حق معطى يُحدد باعتباره قيمة الحد في حدود إمكانية تحقيق مستوى الناتج المحلي القائم لذلك البلد.

### تقويم المدى الذي تلبّي عنده البلدان موجباتها

تكمّن الميزة الصارخة لكل من الرسوم البيانية للحدود في الفرق الكبير بين مستويات التمتع بالحقوق في ما بين البلدان التي تتشابه من حيث مستويات نواتجها المحلية القائمة على الفرد. على سبيل المثال، وكما بيّن الرسم البياني لمعدل بقاءية الأطفال، تتراوح معدلات هذا المؤشر بين 75 و98% للبلدان التي تبلغ مستويات دخل الفرد فيها \$2000 (بقوة عام 2005 الشرائية). فالمدى مرتفع على نحو مفاجئ، حتى في البلدان التي تبلغ مستويات دخل الفرد \$10,000 - من نحو 80% إلى ما يقرب من 100% - مع أنّ هذا يتجاوز بكثير مستوى دخل الفرد الضروري لتحقيق هذا الجانب من الحق في الصحة تحقيقاً كاملاً. وهذه الفروق والاختلافات تؤثر إلى الفروق والاختلافات في المدى الذي تحقّق عنده البلدان التزاماتها في ما يتعلق بجانب حق معين.

إنّ مرتبة أداء مؤشر ما بالنقاط (scores) في ما يتعلق بجانب حق ما تُحتسب باعتبارها نسبة مئوية لقيمة حدّ المؤشر المحقق. فعلى سبيل المثال، إذا حقّق بلد ما معدلاً لبقائية الأطفال يبلغ 72%، ولكن كانت قيمة حدّ مؤشر مستوى ناتج المحلي القائم على الفرد 90%، عندئذٍ تبلغ مرتبة أداء مؤشر البلد في ما يتعلق بمعدل بقاءية الأطفال 80%، بما يعني أنّ هذا البلد يحقق 80% من المستوى المجدي لموارده<sup>5</sup>. وفي حالة يتمتع فيها بلد ما بدخل أكثر من كافٍ لضمان التمتع بجانب الحق، مع إخفاقه في الوقت نفسه في تحقيق ذلك،

5 يختلف مدى المؤشرات العملي. مثلاً، لوحظ أنّ أدنى معدل لبقائية الأطفال في أيّ بلد منذ عام 1990 يساوي 68%، فيما ساوى أدنى معدل لبقائية من هم في سن الخامسة والستين 20%. نتيجة لذلك، يُعاد تدرج المؤشرات لتعكس مداها العملي قبل حوسبة مرتبة مؤشر الأداء. أنظر:

SERF Index Methodology Version 2011.1 Technical Note: [www.serfindex.org/data..](http://www.serfindex.org/data..)

تنطوي نقاط مؤشّر أدائه التصنيفية على غرامة أو حد (penalty): فالغرامة أو الحد يكونان أكبر، ولذا تُخفّض أكثر نقاط مؤشّر أدائه التصنيفية؛ بحيث يكون مستوى التحقيق أكثر تدبّياً، وتكون نسبة "دخل الفرد/ مستوى دخل الفرد" أكبر، وهي النسبة المطلوبة للتمتع الكامل بجانب الحق<sup>6</sup>.

يُبنى دليل الحق (لكل حق) من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والجمهورية، ويكتمل "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" أدلة الحق المكوّنة (indices component). وأمّا هذه الأخيرة فتُبنى باعتبارها المعدل الوسطي البسيط لتصنيف مؤشر الأداء النقطي المتصل بكل حق. فدليل الحق الأساسي (الجوهري index right core) في التعليم، مثلاً، هو عبارة عن المعدل الوسطي لنقاط مؤشر الأداء التصنيفية المعدلة لمعدّل إنهاء المدرسة الأساسية ومعدّل الالتحاق المدرسي المجمع. وفي تلك الحالات التي يُستخدم فيها مؤشر وحيد لقياس الأداء في ما يتعلق بحق جوهري، فإنّ دليل الحق الجوهري هو ببساطة عبارة عن نقاط مؤشر الأداء التصنيفية على المؤشر المقابل. فدليل الحق الأساسي في الغذاء، مثلاً، هو تصنيف مؤشر الأداء النقطي المعدل للنسبة المئوية للأطفال غير المتقرّمين (أي ذوي الطول المتدني للعمر المعطى). وأمّا دليل "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" نفسه فهو مبنّى من المعدل الوسطي لأدلة الحق المكوّنة (أي العناصر المكوّنة)<sup>7</sup>.

6 حُدّت معادلة الغرامة أو الحد على أساس جملة من البدايات أو المسلّمات (الأكسيومات axioms) التي تحدّد السمات التي قد يرغب فيها المرء لنيل عقوبة كهذه. أنظر:

Fukuda-Parr, Lawson-Remer, and Randolph, "An Index of Economic and Social Rights fulfillment: Concept and Methodology", *Journal of Human Rights*, 8: 195-221, (2009)

وقد أُخضعت لإعادة النظر في سيمينارات وورش عمل متعددة لاحقة. وقد جرى تبني معادلة العقوبة، وهي متوفرة في المرجع التالي:

SERF Index Methodology Version 2011.1 Technical Note: [www.serfindex.org/data](http://www.serfindex.org/data).

7 يمكن توظيف مخططات التثقيل البديلة، بحيث يوضع مزيد من الثقل على الحقوق التي

### أداء البلد في ما يتعلق بدليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادي<sup>8</sup>

يمكن احتساب "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" لـ 99 بلداً، كما يمكن احتساب "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" المكتمل لبلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" لـ 24 بلداً إضافياً. أمّا أدلة الحق المكوّنة (Component The Indices Right) فيمكن احتسابها لعدد أكبر بكثير من البلدان. في حالة "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" الأساسي (Index SERF Core) يمكن احتساب أدلة الحقوق في الغذاء والتعليم والصحة والسكن والعمل لـ 123 و145 و131 و144 و118 بلداً على الترتيب. وفي ما يتعلق بالدليل المكتمل (Index Supplementary) يمكن احتسابه لـ 28 و27 و25 بلداً في حالة الحق في الغذاء والتعليم والصحة والعمل على الترتيب.

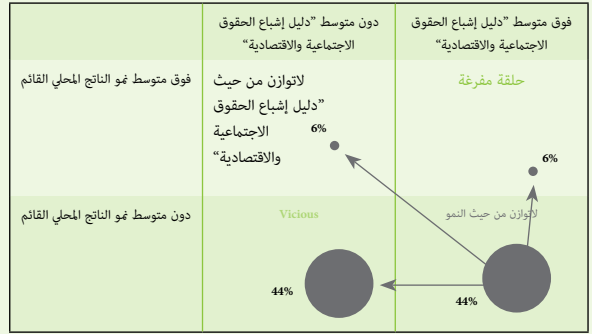
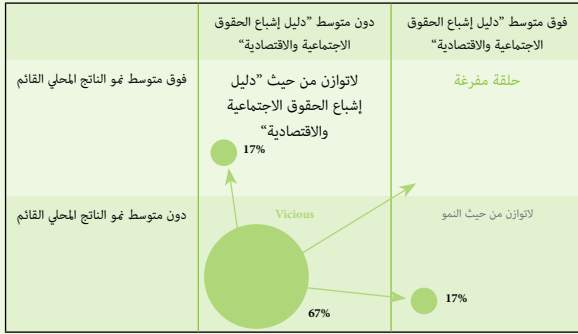
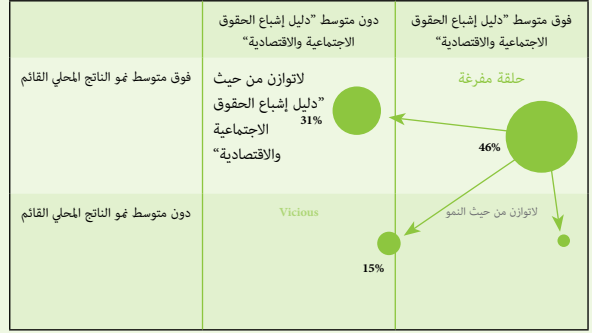
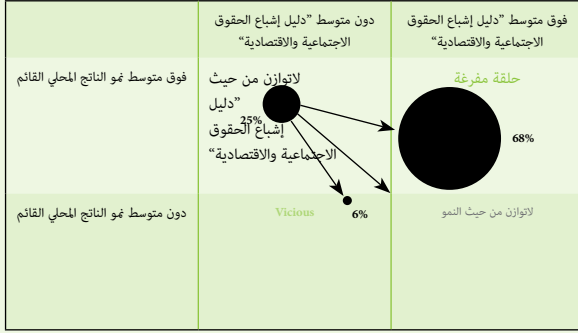
هذا، ويتباين المدى الذي تستطيع عنده الوفاء بالتزاماتها لإشباع موجبات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على نحو واسع. ذلك أنّه ليس ثمة بلد من هذه البلدان يمكن أن يُحتسب له "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، أكان أساسياً أم مكتملاً، نجح في تلبية التزاماته بالكامل في ما يتعلق بكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على التوالي. في الدليل الأساسي برزت أوروغواي كأفضل البلدان إنجازاً، إذ أنها تحقّق تصنيفاً نقظياً يفوق 94% في "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، في حين أنّ أفضل بلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" إنجازاً، وهو فنلندا، تحقّق تصنيفاً نقظياً لا يتجاوز 95%. ومع أنّ عدداً من البلدان حققت التزاماتها في ما يتعلق بحقوق اقتصادية واجتماعية محدّدة بالكامل، فإنّ بعض البلدان الأخرى قصّرت في أداء كل حق من الحقوق الخمسة الاقتصادية والاجتماعية. فتصنيف غينيا الاستوائية النقطي لا يتعدّى الـ 20% في ما يعني "دليل إشباع

تشهد نقص أداء في بلد ما.

Journal of Human Rights,



## تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أمر جيد للنمو



متوسط العينة، ولكن تصنيفها النقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادي" أعلى من المتوسط: بلدان لامتوازنة من حيث دخل الفرد: بلدان لامتوازنة من حيث "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية". وتبين الفجوات النسبية المئوية للبلدان التي تنتهي إلى الاندراج في أحد الأوضاع الأربعة، استناداً إلى نقطة انطلاقها. وكما يمكن تبيّنه، فإن البلدان التي تقدّم تلبية موجبات إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في أولوياتها على النمو تنتهي على الأرجح إلى الاندراج في وضع فعّال، في حين أن البلدان التي تقدّم نمو دخل الفرد على قيامها بالتزامات إحقاق الحقوق المذكورة يُرجّح كثيراً أن تندرج في فئة بلدان الحلقة الفعّالة ولكنها تكتم لتقع مجدداً في فئة بلدان الحلقة المفرغة.

يتحرى الرسم البياني أعلاه الإلمّ انتهت البلدان في عام 2005 بعد انطلاقتها في عام 1995. ثمة أربعة أوضاع ممكنة، أولية ونهائية: (1) بلدان ذات نمو للناتج المحلي القائم على الفرد وتصنيف نقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادي"، وكلاهما أدنى من متوسط العينة: بلدان في حلقة مفرغة؛ (2) بلدان ذات نمو للناتج المحلي القائم على الفرد وتصنيف نقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادي"، وكلاهما أعلى من متوسط العينة: بلدان في حلقة فعّالة؛ (3) بلدان ذات معدلات نمو للناتج المحلي القائم على الفرد أعلى من متوسط العينة، ولكن تصنيفها النقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادي" أدنى من المتوسط: بلدان لامتوازنة النمو؛ (4) بلدان ذات معدلات نمو للناتج المحلي القائم على الفرد أدنى من

والاجتماعية والثقافية" بتكريس "الحد الأقصى من مواردها المتاحة" لتعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. والسؤال الرئيسي هو ما إذا كانت البلدان التي تحترم هذا الالتزام تقوم بذلك على حساب توليد موارد إضافية يمكن من خلالها تمكّن أكثر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل. ويسلّط تطبيق منهجية "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" أجري مؤخراً (The Index SERF International Historical) الضوء على هذا السؤال (المتناول على الموقع الشبكي التالي: www.serfindex.org). أضيف

إلى ما يقرب من 98% للحق في العمل والحق في التعليم على الترتيب. والواضح هو أنّ ثمة هامشاً كبيراً للتحسين في معظم البلدان. ويقدم الموقع الشبكي لـ "مبادرة تمكين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية" www.serfindex.org/ data كشوفات قابلة للتنزيل، تبين أداء كل بلد في ما يتعلّق بـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" ودليل الحق المكوّن.

**تسليط الضوء على أسئلة السياسة المهمة: الحلقة الفعّالة والحلقة المفرغة**  
تُلزِم "الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، فيما تراوح تصنيفها النقطي لجهة أدلة الحق المكوّن بين ما هو أعلى من 3% إلى ما دون 29%. أمّا متوسط تصنيفها النقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" الأساسي فبالكاد يرقى إلى 72%. ثمة تباين في متوسط التصنيف النقطي عبر مختلف أدلة الحق المكوّن. فبالنسبة إلى البلدان الأساسية يتراوح ذلك بين 71% و79% للحق في الغذاء والحق في التعليم على الترتيب. أمّا بالنسبة إلى بلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" ذات الدخل المرتفع فالتراوح يبدو أكبر: من 62%

إلى ذلك، فهو يحدّد تلك البلدان حيث يتنامى التمتع بالحقوق ارتباطاً بقدرات الموارد بمرور الزمن، بما يفيد عن مطاوعةٍ محسّنة للموجبات الأخرى المتضمّنة في "الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، فضلاً عن تلك البلدان التي تنتهك مبدأ اللاتراجعية (retrogression-non).

وبشكل عام، تتحسنّ مراعاة البلدان لموجباتها؛ إذ ازداد عبر البلدان قيمة المعدل الوسطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" الدولي التاريخي الأساسي من 60% إلى 75% بين عامي 1975 و2005. ولقد كان التقدم على هذا الصعيد أكثر نشاطاً وفاعلياً في ما يتعلق بالحق في التعليم مع تزايد المعدل الوسطي لنقاط تصنيف دليل التعليم التاريخي من 35% إلى 72% على مدى أربعين عاماً. أمّا في بلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" ذات الدخل المرتفع فقد كان التقدم أقل بروزاً وإن لم يكن معدوماً. وبالرغم من هذه الإنجازات والمكاسب، فإنّ ثمة سبباً للقلق. أولاً، كان التقدم بالنسبة إلى البلدان الأساسية أكثر نشاطاً وفاعلياً بين عامي 1975 و1985؛ ولكنّ خطى التحسّن تباطأت بين عامي 1985 و1995، وخمدت لاحقاً بين عامي 1995 و2005. فيما بعد، كان هناك تباين واسع في الأداء، وكثيراً ما انتهك مبدأ اللاتراجعية خلال فترة عقد أو أكثر. فالتراجعية حدثت في نصف البلدان في ما يتصل ببعض الحقوق خلال فترة أو أكثر.

• وهناك طريقة وحيدة للنظر في مسألة ما إذا كان التعاقب بين موجبات إشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية اليوم، وبين بناء الموارد لتعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل، هو النظر في مخرجات البلد من عقد لآخر. وللإجابة على هذا السؤال نعدّم أولاً إلى تصنيف البلدان التي يمكن حوسبة دليل إشباعها للحقوق الاجتماعية والاقتصادي الدولي التاريخي الأساسي لكلا عقد التسعينيات وعقد الألفية إلى أربع مجموعات:

• البلدان التي كانت نقاطها التصنيفية لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، وكذلك معدل نمو دخل فردها، خلال العقد، أدنى من قيم التوسّط: وهي بلدان واقعة ضمن حلقة مفرغة.

• البلدان التي كان تصنيفها النقطة لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، وكذلك معدل نمو دخل فردها، خلال العقد، أعلى من قيم التوسّط: وهي بلدان واقعة ضمن حلقة فعّالة.

• البلدان التي كان تصنيفها النقطة لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" أعلى من قيمة التوسّط، ولكن كان معدل نمو دخل فردها، خلال العقد، أدنى من قيم التوسّط: هي بلدان لامتوازنة من حيث دليل إشباعها للحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

• البلدان التي كان معدل نمو دخل فردها أعلى من قيمة التوسّط، كان تصنيفها النقطة لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" أدنى من قيمة التوسّط: هي بلدان لامتوازنة من حيث النمو.

وبالنظر إلى نقطة انطلاق بلد ما -أكان بلداً ذا حلقة مفرغة أو فعّالة أو لامتوازنة من حيث دليل إشباعها للحقوق الاجتماعية والاقتصادية أو لامتوازنة من حيث نمو دخل فردها- يمكن للمرء عندئذ معرفة انتهاء البلدان إلى أيّ من المجموعات خلال العقد التالي. يفضّل الإطار 2 المخرجات. هذا، وتكشف نتائج هذا التحليل بوضوح أنّ البلدان اللامتوازنة من حيث النمو نادراً ما قاربت الحلقة الفعّالة، بل كانت في الواقع أقرب إلى الحلقة المفرغة كونها ظلّت مندرجة في فئة البلدان لامتوازنة النمو. من ناحية أخرى، كانت البلدان اللامتوازنة من حيث دليل إشباعها للحقوق الاجتماعية والاقتصادية أبعد من أن تقارب الحلقة الفعّالة، بل إنها بقيت -مع بعض الاستثناءات- في فئة البلدان اللامتوازنة من حيث دليل إشباعها للحقوق الاجتماعية والاقتصادية. في الخلاصة والنتيجة، كان من المرجح للبلدان التي شدّدت على تليبتها التزامات إحقاقها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن تواجه تقلصاً لدخل الفرد. على النقيض من ذلك، تفيد النتائج أنّ تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هو أمر جيد للنمو. ■

## قيم دليل البلد الأساسي المتعلق بإشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

البلد	قيمة دليل الإشباع	الحق في الغذاء	الحق في الصحة	الحق في التعليم	الحق في الإسكان	الحق في العمل	البلد	قيمة دليل الإشباع	الحق في الغذاء	الحق في الصحة	الحق في التعليم	الحق في الإسكان	الحق في العمل
البلدان ذات البيانات الكاملة													
توغو	76.73	99.75	70.26	78.15	35.50	100.00	أوروغواي	94.05	79.45	95.63	98.98	100.00	96.17
آذربيجان	76.38	63.03	76.95	91.85	50.05	100.00	الأردن	93.65	96.27	84.57	93.76	95.27	98.37
بيرو	75.89	57.34	88.72	96.88	58.04	78.46	بيلاروسيا	93.41	95.79	85.23	92.45	93.56	100.00
ج. الكونغو د.	75.49	73.29	66.70	92.28	45.21	100.00	مولدافيا	92.15	100.00	88.69	85.42	89.83	96.82
مالاوي	74.39	31.40	69.14	77.11	94.31	100.00	ج. فيزغيزيا	92.13	100.00	80.59	92.52	97.48	90.06
بوروندي	73.85	19.41	59.95	93.50	96.37	100.00	كوبا	92.07	98.16	97.15	87.72	87.98	89.32
تيمور-ليست	73.24	24.23	70.03	91.31	80.64	100.00	أوكرانيا	90.69	76.61	83.00	98.62	95.24	100.00
بوليفيا	72.17	59.40	78.45	95.78	47.51	79.74	تشيلي	90.59	100.00	87.60	86.64	79.43	99.30
غانا	71.95	86.59	60.01	78.67	52.25	82.22	صربيا	90.35	89.48	78.83	90.96	92.48	100.00
كينيا	71.57	67.65	56.31	84.98	51.09	97.81	جامايكا	89.84	89.57	86.03	86.70	83.19	94.73
رواندة	68.83	33.71	59.07	72.49	78.90	100.00	غويانا	89.25	91.02	68.95	98.24	94.68	93.33
نيبال	67.91	37.96	86.58	79.01	72.99	63.02	بلغاريا	88.52	88.49	78.02	76.62	100.00	99.48
جزر القمر	66.88	35.41	68.66	81.02	76.25	73.05	الأرجنتين	88.34	88.33	87.31	97.78	77.58	90.69
غواتيمالا	65.83	17.78	76.11	72.31	86.60	76.38	البرازيل	87.42	91.11	90.08	96.47	75.81	83.61
إندونيسيا	65.71	45.01	85.16	93.43	63.88	41.09	جورجيا	86.62	92.35	80.15	92.41	96.86	71.31
بنغلادش	64.18	50.90	87.27	58.28	83.42	41.05	كازاخستان	86.60	72.77	70.51	98.42	91.31	100.00
السنگال	63.31	98.91	47.96	52.41	62.60	54.68	تونس	86.11	91.11	86.84	84.04	81.58	86.97
سيراليون	61.46	49.90	30.20	100.00	27.20	100.00	ماليزيا	85.15	75.93	84.08	80.04	95.71	90.00
موزامبيق	61.33	50.98	46.94	76.79	31.94	100.00	تايلند	85.14	79.38	88.09	74.52	96.20	87.51
موريتانيا	60.94	76.86	46.81	59.63	42.84	78.57	أرمينيا	84.98	83.58	83.14	89.34	91.17	77.65
ليسوتو	60.58	45.20	49.44	73.07	66.53	68.65	روسيا	84.82	76.18	82.24	85.49	80.18	100.00
بوتسوانا	60.36	52.64	59.63	86.67	63.08	39.79	ألبانيا	84.76	62.33	89.58	81.80	97.60	92.48
غينيا بيساو	60.15	52.51	44.91	49.81	53.53	100.00	إيران	84.74	72.35	89.82	91.03	79.94	90.56
كمبوديا	59.87	53.71	66.85	73.14	49.96	55.69	المكسيك	84.37	72.78	90.02	92.66	77.98	88.43
بوتان	59.78	32.70	65.16	71.16	77.30	52.59	تركيا	84.24	75.29	88.80	78.96	88.96	89.20
ناميبيا	58.71	58.52	70.52	70.22	57.26	37.02	رومانيا	83.98	82.57	88.43	88.54	63.85	96.52
إثيوبيا	58.10	39.21	58.08	67.36	25.85	100.00	ج. دومينيكان	83.85	88.15	86.59	78.50	80.13	85.87
الكاميرون	56.92	59.19	47.31	67.97	57.13	53.02	سريلانكا	83.81	85.61	91.14	88.29	91.05	62.97
باكستان	56.73	48.55	65.94	49.06	74.09	46.02	باراغواي	83.78	83.82	92.97	86.56	68.59	86.99
زامبيا	56.71	44.18	46.98	91.94	61.46	39.00	مقدونيا	83.54	82.92	68.08	80.10	91.45	95.18
الهند	56.06	32.70	74.74	82.64	62.55	27.67	إكوادور	83.51	58.51	90.56	95.13	88.10	85.24
ساحل العاج	55.76	54.52	51.14	46.03	54.45	72.65	ليبيريا	83.13	90.10	73.17	99.08	53.29	100.00
جيبوتي	55.59	54.52	52.37	31.72	63.01	76.33	الجزائر	82.67	79.77	83.78	90.41	85.48	73.91
لاو PDR	55.07	36.16	72.44	70.40	61.14	35.22	غامبيا	81.65	88.99	53.44	75.22	96.71	93.88
مالي	53.70	65.09	32.75	62.11	53.01	55.57	بيليز	81.60	70.05	77.22	90.74	93.82	76.18
غينيا	53.52	64.18	52.26	63.10	51.53	36.53	نيكاراغوا	81.55	93.29	94.09	76.23	67.04	77.09
بنين	52.50	45.81	58.51	68.76	48.59	40.81	مصر	81.41	58.37	84.92	84.88	96.64	82.25
اليمن	51.84	13.29	63.89	57.91	62.31	61.81	فنزويلا	80.55	74.91	90.96	89.61	60.95	86.32
النيجر	51.14	27.56	48.10	47.06	32.99	100.00	السلفادور	80.04	67.94	87.64	78.86	80.05	85.71
سوازيلاند	50.54	61.76	50.69	63.89	57.81	18.56	طاجيكستان	79.91	71.17	73.86	93.60	84.65	76.25
الغابون	50.03	52.30	54.07	54.06	20.29	69.44	الصين	79.73	90.43	94.82	83.58	65.83	63.98
ج. الكونغو	48.35	61.86	53.70	66.61	33.27	26.31	كولومبيا	79.54	78.23	91.74	95.19	67.64	64.92
مدغشقر	47.87	29.91	66.44	81.89	25.98	35.14	فيتنام	78.79	58.39	98.59	85.80	92.52	58.66
تنزانيا	47.70	49.33	57.12	76.75	43.73	11.60	أوزبكستان	78.60	93.59	85.79	89.14	94.36	30.12
بوركينافاسو	46.77	49.13	45.12	41.36	51.44	46.80	ترينيداد وتوباغو	78.56	92.96	68.18	66.58	84.06	81.05
نيجيريا	42.51	47.70	33.35	66.71	43.29	21.50	منغوليا	77.79	73.34	81.47	92.20	52.46	89.46
تشاد	39.79	46.94	30.12	38.53	32.39	50.95	الفلبين	77.53	69.17	83.36	90.79	86.60	57.70
أنغولا	34.75	26.61	23.51	45.78	45.30	32.57	سورينام	77.42	86.89	74.24	74.87	80.03	71.07
غينيا الاستوائية	20.22	26.99	23.12	28.89	18.66	3.41	المغرب	77.33	77.42	87.12	68.34	65.93	87.85
هندوراس							هندوراس	76.98	64.62	88.04	82.90	76.96	72.39

## قيم دليل البلد الأساسي المتعلق بإشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

البلد	قيمة دليل الإشباع	الحق في الغذاء	الحق في الصحة	الحق في التعليم	الحق في الإسكان	الحق في العمل	البلد	قيمة دليل الإشباع	الحق في الغذاء	الحق في الصحة	الحق في التعليم	الحق في الإسكان	الحق في العمل
البلدان ذات البيانات المنقوصة													
ليتوانيا						100.00	أروبا		83.25	77.30			
لاتفيا						100.00	أندورا		77.48	86.60	78.46		
ماكاو (الصين)					51.13	59.10	24.32	13.13		86.93			
موناكو							أكيلا						
المالديف							أنتيل هولندا		92.68	89.26	76.29	61.48	
جزر المارشال					94.68	78.40	74.10	41.18					
مالطة					86.64		ساموا الأمريكية		100.00	85.92			
ماينمار							أنتيغوا وباربادو						
الجبل الأسود							البحرين	100.00	91.06		77.79	89.81	
جزر مارشال الشمالية							الباهاماس						
مونتسيرات						100.00	البوسنة والهرسك						
موريشيوس							برمودا		91.93	75.94	88.49	82.33	
مايوت					100.00		بارابادوس						
ناورو							بروناي دار السلام				85.58		
كاليدونيا الجديدة							جزر فيرجين البريطانية						
نيبو						100.00	ج. أفريقيا الوسطى				59.75	61.01	50.38
عمان							جزر شانيل		68.53	51.64	75.08	75.00	
بنما							جزر كوك	75.40	65.26	92.55		68.98	
بالاو					67.70	72.20	الرأس الأخضر			85.28	87.70		
بابوا نيو غينيا					96.27	90.39	كوستاريكا		47.88	45.78		62.19	43.73
بورتوريكو							جزر كاهاان						
ج. كوريا د.					100.00	90.47	قبرص						
بولينزيا الفرنسية					84.45	70.01	دومينيكا						
قطر							إريتريا		100.00	77.19			
السعودية					100.00	92.19	إستونيا		70.75	80.47	71.14	81.34	
السودان							غويانا الفرنسية		50.03	43.43	47.83	57.68	
سنغافورة					61.34	81.99	فيجي		100.00		91.34	91.79	
جزر سليمان							جزر فايرو		55.25	57.65	69.74		
سان مارينو					63.62		ميكرونيزيا						
الصومال							غواديلوب						
ساو تومي وبرينسيب							غيرالتار	85.85	66.87	79.02		83.73	
سولوفينيا					94.18	92.01	غرينادا	100.00	98.98	88.11	94.60		
سيشيل							غرينلاند	100.00		95.82			
سورية							غوام		91.53	88.31	88.80	64.74	
جزر توركس وكايكوس						85.21	هونغ كونغ (الصين)						
تركمانستان						100.00	كرواتيا		66.27		70.43	80.65	
توكيلاو					58.02	45.91	هايتي						
تونغا							إيسلي أوف مان		97.97	97.54	70.88		
توفالو					68.30	68.31	العراق						
أوغندا						100.00	إسرائيل	77.60	73.77		50.02	65.45	
سان فينسنت والغرين.					48.71	96.39	كيريباتي			93.68			
فيرجين أيلاند (US)					95.51	88.25	سان كيتس ونيفيس						
فانواتو							كوسوفو		67.23	68.85	75.60		
الضفة الغربية وغزة						76.46	الكويت						
واليس وفوتونا					98.46	73.89	لبنان						
ساموا						76.45	ليبيا			95.45	92.77	77.58	
جنوب أفريقيا					49.06	91.00	سانتا لوسيا		46.60	70.22	71.39	57.58	
زيمبابوي						88.39	ليتشيشتاين			97.62			



قيم دليل البلد الأساسي المتعلق بإشباع الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة في بلدان منظمة «التعاون الاقتصادي والتنمية» ذات الدخل المرتفع

البلد	الحق في الغذاء	الحق في الصحة	الحق في التعليم	الحق في العمل	قيمة دليل إشباع الحقوق
البلدان ذات البيانات الكاملة					
فنلندا	99.75	98.43	100.00	80.38	94.64
السويد	100.00	99.85	82.66	88.49	92.75
ج. كوريا	99.56	97.76	95.65	76.22	92.30
النرويج	97.84	99.61	79.28	89.28	91.50
الدانمارك	97.13	96.30	87.53	84.86	91.46
كندا	95.26	98.04	90.59	73.53	89.36
هولندا	96.78	98.76	92.07	67.71	88.83
أستراليا	94.41	99.05	92.23	68.31	88.50
بولندا	96.06	92.79	90.94	67.21	86.75
النمسا	92.48	98.55	82.52	72.29	86.46
فرنسا	93.73	98.90	83.09	62.05	84.44
جمهورية تشيكيا	93.98	95.77	84.51	62.52	84.19
سويسرا	93.19	99.23	82.46	60.18	83.77
إسبانيا	92.95	99.30	83.61	57.88	83.43
المجر	92.30	89.89	87.67	61.20	82.76
المملكة المتحدة	91.81	97.45	81.44	59.65	82.59
إيرلندا	98.03	98.72	86.71	43.99	81.86
اليابان	86.80	99.72	86.46	53.94	81.73
بلجيكا	91.04	98.12	86.93	48.36	81.11
الولايات المتحدة	88.58	94.44	75.81	57.55	79.09
سلوفاكيا	94.19	91.83	81.30	48.44	78.94
إيطاليا	93.87	99.50	76.04	43.44	78.21
اليونان	89.24	99.35	80.77	42.61	77.99
لوكسمبورغ	97.51	98.27	58.85	44.55	74.79
البلدان ذات البيانات المنقوصة					
ألمانيا	93.44	98.37		46.52	
آيسلندا	100.00	99.85	83.70		
نيوزيلندا	96.42	98.15	93.77		
البرتغال	93.31	98.01	79.58		